

المشهد السياسي

سجال خليك - باسيل: الطائف، في العناية المركزة

يوهاً بعد يوم، تتطور الأزمة بين الرئيسيين ميشال عون ونبية بري، حتى صار مرسوم الاقدمية تفصيلاً، وانتقل الصراع إلى نقاش الطائف والدستور والمناصفة. سجال أمس بين وزير المال ووزير الخارجية يقرب اتفاق الطائف بصيغته الحالية من نهاياته



مصادر وزارية: هناك نوافذ مفتوحة بين بري وعون وإن ما كبرت ما بتضمر (هيثم الموسوي)

دخلت الأزمة بين الرئيسيين ميشال عون ونبية بري منعطفًا جديدًا من التصعيد السياسي والدستوري، بعد «حرب المؤتمرات» التي أشعلها الوزيران جبران باسيل وعلي حسن خليل.

الكلام على جانبي المواجهة كان عالي السقف. أعد باسيل لمؤتمره أمس، دعوة للتوجه نحو الدولة المدنية، في ظل ارتفاع منسوب الخطاب الطائفي الذي يسود البلاد هذه الأيام، تحت عنوان «حقوق الطوائف». وذكر باسيل بالمادة 95 من الدستور (إلغاء الطائفية السياسية) التي لم تُطبق، والتي جرى إهمالها طوال السنوات الماضية، وبدل ذلك انتقلت القوى السياسية من «الإصلاحات» التي حذدها اتفاق الطائف، بند اللامركزية الإدارية الموسعة، وأسقطت إلغاء الطائفية السياسية التي تسبق اللامركزية على سلم الإصلاحات السياسية بأشواط، في الطائف نفسه.



آخر طروحات باسيل:
«لامذهبية» سياسية بدل
«الدولة المدنية»

كلام باسيل فتح نقاشاً جديداً بالحديث عن الدولة المدنية و«اختراع» اللامذهبية السياسية. إلا أن مواقف وزير الخارجية، وإن حملت نفساً تصعيدياً، فإنها أيضاً أضاعت على عمق الأزمة المقبلة في البلاد، قبل الانتخابات وبعدها، حيال الدستور والطائف وطبيعة النظام السياسي برمته. فالمسألة تعدت الخلاف على مرسوم الأقدمية وعلى التعديلات في قانون الانتخاب. شيئاً فشيئاً، بدأ يتبلور في البلاد الصراع المقبل على النظام السياسي. هذا لا يعني بالضرورة أن يتخذ الصراع أشكالاً أخرى غير الترشق الإعلامي. فالصراع «مضبوط» حتى الآن، على ما تقول مصادر وزارية بارزة لـ «الأخبار». تقتنع المصادر بأن الترشق الحالي إذا زاد عن حده، سيتحول بحد ذاته



في الأحوال الشخصية، وفي كل وجوه الحياة نطبق الدولة المدنية ونحن لها جاهزون. ومن الواضح أن هناك أناساً غير جاهزين لها». لم يتأخر خليل في الرد على مؤتمر وزير الخارجية، فبدأ كلامه بالتأكيد على أن «الدستور ضمانتنا، لكن الدستور لا يتكيف وفق الأهواء السياسية، وهو ليس وجهة نظر، ولا يخضع لتفسير من غير صاحب الحق بالتفسير». ورد على باسيل، من دون أن يسميه، قائلاً: «سمعت أحد المسؤولين اليوم يتحدث عن تفسير المادة 95 من الدستور، وهو تفسير يعيدنا 27 سنة إلى الوراء». وأكد أن «الرئيس نبيه بري ونحن في حركة أمل، وافقنا عن قناعة وعن التزام وطني على التوزيع الطائفي لكننا من المواقع الإدارية لأن فيه طمانة للمسيحيين، ليس من موقع قوة أو

الحكومة وقع التثبيت، وتحولت المداورة إلى تثبيت، والآن يجري الحديث عن تخصيص وزارات لطوائف». وحول الدولة المدنية التي دعا إليها في سياق المؤتمر الصحافي، عاد باسيل وأكد أنه «طالما أنه لا استعداد لدى الأكثرية للانتقال إلى الدولة المدنية، فنحن نقترح مرحلياً فكرة... نقترح إلغاء المذهبية السياسية، على الأقل نحافظ على المناصفة بين المسلمين والمسيحيين». وهنا يقدم باسيل طرحةً جديدة، بحيث إن الحديث عن إلغاء المذهبية السياسية، سيحول النزاع على المواقع، من تجاذب إسلامي - مسيحي، إلى تجاذب سني - شيعي - درزي، وماروني - أرثوذكسي - كاثوليكي. وأضاف: «الدولة المدنية لا تقوم فقط في قانون الانتخاب، الدولة المدنية تقوم

إلى باب إعادة التواصل والنقاش بالمسائل بهدوء حيال الخلافات الحالية والنظام السياسي، على قاعدة «إن ما كبرت ما بتضمر». وتقرأ المصادر حرص الطرفين، حركة أمل والتيار الوطني الحر، على الإشارة دائماً إلى أن السجلات الحالية لن تؤثر على التحالفات الانتخابية في بعض الدوائر بين الطرفين، دليلاً على وجود نوافذ مفتوحة للحلول في أي لحظة، مهما ارتفع سقف الخطاب. في مؤتمره الصحافي، دافع باسيل عما سماه «الاتهام بالانقلاب على الدستور»، مؤكداً أن «هذا الاتهام لا يوجه إلى الملتزمين بالأعراف القائمة والملتزمين بالدستور»، لكنه غمز من قناة وزارة المال، مؤكداً أن «أول أمر قائم وواضح في الدستور هو عدم تخصيص أي وظيفة لأي طائفة»، مشيراً إلى أنه «عند تشكيل

قاسم: لا يزيد الثلث

أكد نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، أن حزب الله مرتاح مسبقاً لأي نتيجة تكون عليها الانتخابات النيابية، ف«حساباتنا ليست مبنية على عدد النواب المحسوبين علينا، وإنما على سعة التمثيل، ونحن لا نبحث عن أغلبية نيابية في المجلس، ولا نريد ثلثاً ضامناً». وخلال رعايته إطلاق الماكينة الانتخابية للحزب في دائرتي الجنوب الثانية والثالثة، أعلن قاسم أن الحزب يرفع شعار «نحمي ونبني» في الاستحقاق الانتخابي المقبل، مؤكداً أن «كل الكلام الذي يقال أين سيكون حزب الله وأين ستكون حركة أمل، لا حاجة له، لأننا مع بعضنا البعض». وأشار إلى أنه «اتفقنا مع حركة أمل على أن يكون في بيروت الثانية مرشح لحزب الله ومرشح لحركة أمل، وفي بقية مرشح لحزب الله ومرشح لحركة أمل، وفي البقاع الغربي هناك مرشح واحد لأمل، وفي زحلة مرشح لحزب الله. نحن متفقون تماماً على أساس أن نوزع الأصوات بطريقة صحيحة ونتعاون، وحيث تكون هذه اللوائح موجودة، فبالتأكيد من يريد أن يتحالف معنا أو مع حركة أمل، لا بد أن ننسق نحن وحركة أمل للاتفاق على التحالف الذي سيحصل في المناطق المختلفة». وكشف أن الحزب سيعلم أسماء مرشحيه خلال مدة قد يكون أقصاها الأسبوع الأول في شهر شباط، ولفت إلى وجود «غرف سوداء تُدار من الخارج لا تريد إجراء الانتخابات، لأنهم بالحسابات وبحسب القانون والتمثيل الشعبي، يصعب عليهم أن يعدلوا النتيجة».